

الاقتصاد العالمي يتقرب نتائج سياسات الصين التحفيزية

والمعدل القياسي للبطالة يعود إلى فبراير الماضي، وهو عند 6.2 في المئة، لكنه لا يعكس الوضع في المنطقة الحضرية ولا يشمل الملايين من المهاجرين العاملين الذين تأثروا بتفشي الوباء. ويقول استاذ الاقتصاد في جامعة تسينغوا في بكين مايكل بيتيس إن المسؤولين الصينيين قلقون للغاية جراء تداعيات الوباء على الوظائف. ويرى بيتيس أنه لهذا السبب بكين مستعدة لتمويل أمور غير ضرورية مثل بنى تحتية لا لزوم لها وشقق سستبقى فارغة، لمنع معدل البطالة من الارتفاع.

802.9
مليار دولار تنوي الحكومة ضخها في الاقتصاد لتحريك عجلات النمو والابتعاد عن الأزمة

وهذا هو السيناريو الذي تبنته السلطة أثناء الأزمة المالية في عامي 2008 و2009، من خلال ضخ 495.7 مليار دولار في الاقتصاد. وكانت لهذا الأمر عواقب تشمل تضخم الدين وإضعاف السلطات المحلية والتسبب في بطالة زائدة.

وكشف رئيس الوزراء أيضا خطة استثمارات هائلة في البنى التحتية المستقبلية، التي يُفترض أن تتراقق مع ارتفاع مستوى الاقتصاد.

وتبلغ قيمة الخطة نحو 524 مليار دولار، ويُفترض أن تسمح بشكل غير مباشر بدعم الاستهلاك عبر نشر خدمة الجيل الخامس (5 جي) التي يُفترض أن تحدث ثورة في الاتصالات وتعميم سيارات الطاقة الجديدة.

وسبق أن أعلنت بكين في مارس الماضي أنها مدت لعامين الإعفاء من الضرائب عند شراء السيارات، التي ليست لديها انبعاثات ضارة، لإعادة إنعاش هذه الصناعة، التي يعمل فيها حوالي 5.5 مليون شخص.

وجهت حكومات العالم أنظارها الجمعة إلى بكين لمتابعة السياسات الحكومية الجديدة للنهوض بالاقتصاد الصيني، الذي يعد أكبر محرك للاقتصاد العالمي بعد أن مر بانتكاسة غير مسبوقة بسبب فايروس كورونا المستجد، ما فاقم قلق الأوساط المالية من دخول العالم في "الركود العظيم".

وللمرة الأولى في التاريخ، انكمش الاقتصاد الصيني في الربع الأول من العام بنحو 6.8 في المئة تحت تأثير فايروس الذي أصاب النشاط بالشلل التام.

وتراجع النمو العام الماضي إلى 6.1 في المئة، مسجلا أسوأ مستوى له منذ ثلاثة عقود في وقت كانت الحرب التجارية مع واشنطن تتكثف.

وإذا كان النشاط يُستأنف تدريجيا، إلا أن الشركات تواجه صعوبات في ملء دفاتر الطلبات في حين أن أوروبا وأمريكا الشمالية، الزبونتين الرئيسيتين للصين تواجهان شللا بسبب فايروس. ومن أجل دعم الاقتصاد المتعثر، ستسمح الدولة بأن يبلغ عجزها هذا العام 3.6 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي، قياسا بنحو 2.8 في المئة العام الماضي، حيث من المتوقع أن يرتفع بتريليون يوان (139.4 مليار دولار)، وفق قول رئيس الوزراء.

ويرى المحلل تومي شي من مصرف أوس.بي.سي أنه "في حال كان الوضع الاقتصادي سيئا للغاية، يمكن للصين أن ترفع أكثر عجز ميزانيتها".

وقالت صحيفة غلوبل تايمز الناطقة بالإنجليزية والمعروفة بقربها من النظام، إن العجز قد يبلغ 8 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي.

وحتى تسير الأمور على ما يرام، أعلن كيكيانغ عن إصدار سندات كورونا بوندي، وهي قروض من الدولة بقيمة تريليون يوان للاستجابة إلى تفشي الوباء.

وسيسمح المبلغ الإجمالي البالغ تريليوني يوان (278.9 مليار دولار) بدعم الوظائف وسيكون مخصصا بالكامل للسلطات المحلية، المطالبة بالتقشف وأن تعطي الأولوية للوظائف، في وقت بلغت نسبة البطالة ستة في المئة.

بكين - أعلنت الصين الجمعة أنها أعدت سلسلة تدابير عاجلة لإعادة إطلاق نشاطها الاقتصادي، لكن من دون المغامرة في تحديد نسبة النمو التي يجب الوصول إليها.

ونجحت إحدى أكبر قوتين اقتصاديتين على سطح الكوكب إلى جانب الولايات المتحدة، في احتواء الوباء الذي ظهر لأول مرة على أراضيها، لكن تداعيات فايروس على اقتصادها ستستمر ولا يزال يتعذر توقعها.

وفي خطوة غير مسبوقة، تخلى رئيس الوزراء الصيني لي كيكيانغ هذا العام أثناء افتتاح جلسة الجمعية الوطنية الشعبية السنوية، عن تحديد نسبة النمو التي يجب الوصول إليها، وكسر بذلك تقليدا قديما للنظام الشيوعي.

وقال كيكيانغ في خطاب استمر حوالي ساعة في قصر الشعب في بكين، "ستشهد بلدنا بعض العوامل التي يصعب توقعها" بسبب تفشي الوباء، الذي يثقل العالم والاقتصاد العالمي.

واعتبر الخبير في الاقتصاد الصيني سونغ هوزي من معهد ماركو بورو للأبحاث أن النظام "حريص على المستقبل" لأنه يعتقد أن "استئناف النشاط سيكون بطيئا ومتقلبا".

وحذّر رئيس الوزراء من أن البلاد "تواجه تحديات غير مسبوقة في تطورها وستدوم لفترة من الوقت"، لكن المبلغ الذي رصدته بكين والبالغ 802.9 مليار دولار قد يضع عجلات النمو على مسار الخروج من الأزمة.

وتضاف إلى أزمة الوباء، تهديدات بفرض رسوم جمركية إضافية من جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي يريد أن "يدفع" بكين ثمن إخفاؤها، وفق قوله، بداية تفشي الوباء.

قطاع الأعمال المغربي يتلمس طريق الانتعاش بعد الإغلاق

حوافز حكومية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النهوض مجددا



الشركات تلتقط أنفاسها

ولم يخف بنشعبون التأثيرات الكبيرة للجائحة على الاقتصاد، وأشار إلى أنه بناء على المعطيات المتوفرة للشهر الرابع من هذا العام، تم تسجيل تراجع كبير للصادرات بنحو 61.5 في المئة مقابل 37.6 في المئة بالنسبة للواردات.

والتباطؤ بالإنعاشات الكفيلة بمحاصرة التأثيرات المتوقعة لأزمة كورونا على أداء الاقتصاد، أوضح نوفل الناصري، عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، أنه من الضروري اعتماد بنك المغرب المركزي سياسة نقدية توسعية، أي ضخ سيولة مالية في المصارف.

وشدد الناصري على ضرورة ضخ المزيد من السيولة النقدية في السوق المحلية عن طريق إعطاء قروض بفوائد منخفضة للمشاريع الاستثمارية والاستهلاك الأسري، مؤكدا أن هذا الإجراء سيحظى بدفعة قوية على تحريك عجلة الطلب، مما سيعيد دعما مهما للاقتصاد.

وبالموازاة مع الإجراءات قصيرة المدى، وإدراكا منها لأهمية الإجراءات الاستراتيجية لما بعد الأزمة، فإن تعزيز قدرة النمو الاقتصادي على استئناف أفق المستقبل يعد حجر الأساس للخروج من هذه الكوة.

ويرى الخبير الاقتصادي نجيب أقصي أن الإجراءات الحكومية لمواجهة فايروس جيدة لأن الهدف منها يتمثل في العمل على ألا تنهار الشركات المغربية، مشيرا إلى أن أخطر ما يهددها هو الإفلاس لأن الأزمة ستظل وقتها دائمة وليس مؤقتة.

وترى الحكومة أنه يستوجب الأمر التفكير في كيفية ترشيد النفقات العامة حتى تكون وسيلة لإنعاش الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال مراجعة أسعار الإنتاج وأولوياتها، من أجل دعم الإنتاج والاستهلاك.

وأكد البنك الدولي في تقرير نشره يناير الماضي، أن الإصلاحات المغربية لمخطومة الأسعار ودعم أسعار الطاقة، ساهما خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2014، في تحسين مناخ الأعمال وتحقيق أهداف المشاريع.

أما صندوق النقد الدولي فقد أكد أن أداء الاقتصاد المغربي حافظ على توازنه رغم ضعف النمو لدى أكبر شركائه التجاريين والمخاطر الخارجية المرتفعة والتقلبات التي شهدتها قطاع إنتاج الحبوب.

وأشار خبراء الصندوق أن المغرب أثبت التزامه بالإصلاحات المالية الهيكلية المهمة، التي مكنت من تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية، وتحقيق نمو أعلى وأكثر شمولا.

منحت الحكومة المغربية جرة تهاؤل لقطاع الأعمال عقب السماح له بالعودة إلى النشاط مجددا بعد توقف دام لأسابيع جراء الإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا مع تقديم الدعم اللازم في ما يتعلق بالحصول على التمويل وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة الإغلاق.

محمد ماموني العلوي

الرباط - عمّ التهاؤل أوساط الأعمال المغربية في أعقاب قرار الحكومة المغربية السماح للشركات بالعودة لاستئناف أنشطتها الاقتصادية الأسبوع المقبل رغم تمييد حالة الطوارئ والحجر الصحي لثلاثة أسابيع إضافية.

وأكثر مهنيون أن الخطوة ستعطي إمكانية للتعافي من تداعيات فترة الإغلاق المستمرة منذ مارس الماضي، مع الوضعية الهشة التي تعانيها القطاعات المشمولة بالقرار.

وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، من الفاعلين الاقتصاديين بمزيد من التعبئة من أجل توفير الظروف المواتية للبلورة خطة إنعاش الاقتصاد التي يتم العمل على تحديد دعائمها في إطار مشروع قانون مالي معدل.

وأكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني أنه من الصعب الجزم بشأن سيناريو نمو يكون واضح المعالم حول التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد، الذي يبقى رهينا برفع الحجر الصحي بشكل كامل وسرعة استئناف القطاعات الاقتصادية لنشاطها والذي يمكن أن يتم وفق أفق زمنية مختلفة.

وانتهت لجنة اليقظة الاقتصادية، التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد، لتسهيل شروط حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الشركات الصغيرة جدا المتضررة على التمويل لاستئناف النشاط.

وسيسري هذا الأمر حتى نهاية العام الجاري، كما أن اللجنة قررت إسقاط مبدأ الحاجة إلى تقديم ضمانات للحصول على قروض من الآن فصاعدا.

وسيكون من بين التحديات الرئيسية حسب العثماني، التفكير في الآليات التي سيتم تعيبتها لضمان توفير التمويلات اللازمة للشركات وخصوصا الصغرى والمتوسطة من أجل استئناف أنشطتها.

وقدم صندوق النقد العربي قرضا للمغرب بقيمة تناهز 127 مليون دولار، بهدف توفير الموارد المالية اللازمة بما يدعم الوضع المالي للبلاد ويبي الإحتياجات الطارئة. ويعمل الصندوق كداعم للجهود الإصلاحية للبلدان الأعضاء وإجراءاتها.

الوباء يبت مخاوف انهيار عملاق صناعة السيارات رينو

سيارات أقل توليها للبيئة مع مستويات منخفضة من التلوث. وتسعى رينو منذ أشهر للبحث عن حلول للخروج من أزمتها بعد تراجع الطلب العالمي على السيارات ما وضعها العام الماضي أمام خيار الاندماج مع مجموعة فيات كرايسلر الإيطالية الأمريكية.

ولكن المجموعة تخلت عن عرض الاندماج البالغة قيمته حوالي 35 مليار دولار مع رينو، ملقبة بالوهم في ذلك على السياسة الفرنسية، في إفشال الصفقة التاريخية، التي كانت ستخصص عن إنشاء ثالث أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم بعد تويوتا اليابانية وفولكسفاغن الألمانية.

وعلق لومير حينها قائلا إن أولوية بلاده هي "تعزيز التحالف" بين شركتي رينو ونيسان قبل النظر في التقارب مع شركة سيارات أخرى.

وأشار على هامش اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في فوكوكا بجنوب غرب اليابان، إلى أن حكومة بلاده مستعدة لخضف في رأسمال رينو بنسبة 15 في المئة، وهي نقطة تغير توترت بشكل متكرر مع نيسان.

وتوترت العلاقات بشدة بين رينو ونيسان منذ توقيف المدير التنفيذي السابق لشركة رينو ومؤسس التحالف بين الشركتين كارلوس غنسن، وما زاد من حدة التوتر أن رينو لم تبلغ حليفها اليابانية بالمحادثات مع فيات كرايسلر.

وتملك رينو حاليا 43 في المئة من شركة نيسان، فيما تملك الشركة اليابانية 15 في المئة من رينو دون أن يكون لها حق التصويت.

وجرى توقيف غنسن، في طوكيو في نوفمبر 2018، بتهمة ارتكاب مخالفات مالية عندما كان رئيسا لنيسان، التي سبق أن أنقذها من الإفلاس.

وأبلغ لومير أيضا صحيفة لوفيبغارو أنه لم يوقع بعد على قرض بقيمة خمسة مليارات يورو (5.5 مليار دولار) لرينو وأن المحادثات مستمرة.

وانخفضت أسهم رينو بنسبة 2.9 في المئة في التعاملات المبكرة الجمعة، لتراجع في الأداء مقارنة مع المؤشر كاك 40 الفرنسي الذي هبط بنحو 1.5 في المئة. وتقول الحكومة باستمرار إنه يجب على شركات صناعة السيارات الفرنسية أن تعيد المزيد من الإنتاج إلى فرنسا مقابل الدعم الحكومي للقطاع المتعثر، وإنها تريد أن تطور الشركات مثل رينو،

باريس - عكست تصريحات المسؤولين الفرنسيين حول احتمال اختفاء عملاق صناعة السيارات رينو، مدى الأزمة التي باتت تعاني منها الشركة، في ظل أزمة وباء كورونا.

وتعد رينو من أهم المصنعين إلى جانب مجموعة بيجو سيتروين ليس في فرنسا فحسب، بل في العالم أيضا كما أنها تحظى بشعبية جارفة بالنظر إلى الموديلات والفئات التي تنتجها.

وحملت تصريحات وزير المالية برونو لومير الجمعة، التي قال فيها، إن "رينو قد تخفتي إذا لم تحصل على مساعدة قريبا جدا لكي تتصدي لتداعيات أزمة فايروس كورونا"، نظرة متشائمة لوضعية الشركة تشي بانها في ورطة كبيرة.

وأكد لومير في تصريحات لإذاعة أوروبا 1 أنه يتعين على مصنع رينو الفرنسي في فلين ألا يغلق بالنظر إلى احتفاظ الشركة أن تكون قادرة على الاحتفاظ بأكثر عدد ممكن من الوظائف في فرنسا، لكن يجب أن تظل لديها القدرة على المنافسة.

وقال "نعم، رينو قد تخفتي"، مشيرا إلى أن شركة صناعة السيارات تحتاج أيضا للتكيف مع الوضع الراهن مع الركود الذي ضرب القطاع برمته وقوض مفاصله في أرجاء العالم.

ويعكف رئيس مجلس إدارة رينو جان دومينيك سينارد حاليا على وضع خطة استراتيجية جديدة، لإنقاذ الشركة، التي تشكل الضلع الثالث في تحالف يضم إلى جانب رينو كلا من شركتي نيسان ميتسوبيشي موتورز اليابانيتين.

وأكد لومير أن الحكومة الفرنسية تدعم سينارد في كل ما يفعل خاصة بعد أن تمت إعادة هيكلة مجلس إدارة رينو عقب إقالة رئيس مجلس الإدارة السابق كارلوس غنسن.

